



فريق التحالف الاشتراكي

2012/10/2:

س.ش.22/2012

سؤال شفوي أني موجه
إلى السيد رئيس الحكومة
حول إصلاح قطاع النقل وضرورة التكامل والتنسيق
بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية

تحية تقدير واحترام،

وبعد،

قطاع النقل بمختلف أصنافه قطاع استراتيجي بكل المقاييس وله تأثير مباشر على مختلف جوانب الحياة العامة اقتصاديا واجتماعيا وإنسانيا، ويعيش هذا القطاع إشكالات متعددة تتطلب حلولاً بعضها مستعجل وبعضها الآخر مرتبط بإصلاحات عميقة قد تتطلب بعض الوقت.

وقد تم بذل جهد كبير للتغلب على بعض الإشكالات، ولو جزئياً، مثل إصلاح الطرق وإنجاز طرق سياراً، ومثل إصلاح مدونتي السير وتدابير أخرى، غير أن النتائج ما زالت دون الطموحات.

فعلاوة على وضعية العديد من الطرق، خاصة في المناطق النائية التي قد تعرقل حركة السير وتتسبب في حوادث ولا تساعد على النمو الاقتصادي المرتبط بالنقل، فإن ضغط كثافة السير على بعض المحاور الرئيسية يتطلب العمل على تخفيف هذا الضغط عبر تطوير النقل عبر السكك الحديدية، والتفكير في اللجوء إلى النقل البحري، سواء للبضائع أو الأشخاص، خاصة أن بلادنا مفتوحة على بحرين وشريط بحري طويل لم يتم استعماله لحد الآن، بالشكل المطلوب، في مجال النقل، وكذلك

تطوير وتوسيع النقل الجوي الداخلي بما يفرضه من شبكة واسعة للمطارات وعدد الرحلات وتوفير هذه الخدمة بأثمان في متناول المواطنين.

والأكيد أن لكل ما سبق علاقة بتنامي حوادث السير بما لها من انعكاسات على فقدان أرواح المغاربة، وما تسببه من إعاقات تتحمل الأسر والدولة أعباءها، وما لكل ذلك من تأثيرات اجتماعية واقتصادية سلبية.

كما أن نظام الرخص المعمول به لحد الآن، رغم بعض الإصلاحات على مستوى نقل البضائع، لا يناسب لا تزايد الإقبال على النقل، سواء لاستعماله أو للاستثمار فيه، ولا متطلبات العصر على مستوى الإطار القانوني والثقافي لنشاط هذا القطاع، مما يفرض مراجعة شاملة تنصب أساسا على نظام رخص النقل بكل أصنافه، خاصة الطرقي والبحري والنقل الحضري.

كما أن مراجعة الإطار القانوني ينبغي أن يشمل قطاع التأمين وما يمكن أن يقدمه من مساهمة للتخفيف من حوادث السير، التي يتضرر منها، سواء على مستوى نظام الحوافز للسائقين من خلال التخفيض من المقادير المالية للسائقين المنضبطين ورفعها بالنسبة لغير المنضبطين، أو على مستوى مساهمته في التريبة الطرقيّة والحملات التحسيسية، التي لا ينبغي أن تكون موسمية بل تدخل في صميم التريبة المدنية والتريبة على المواطنّة على مستوى المؤسسات التربوية ووسائل الاتصال ونشاط المجتمع المدني...

نسائلكم ، السيد رئيس الحكومة، عن مقاربة الحكومة لكل هذه القضايا وكيفية التنسيق والتكامل بين كل هذه المجالات والتي لا تهم ، حصرا ، وزارة التجهيز والنقل بل قطاعات حكومية مختلفة؟

وما هي برامج الحكومة، بالتدقيق، في هذا القطاع وقطاعات حكومية أخرى ذات الصلة؟

في انتظار تفضلكم بالجواب، تقبلوا السيد رئيس الحكومة، فائق الاحترام والتقدير.

فريق التحالف الاشتراكي